

مذكرة جمعية العمال العرب بيافا إلى المندوب السامي

حول البطالة والهجرة*

1936

1 - تستند حكومتكم في إعطاء شهادات الهجرة إلى قوة الاستيعاب في البلاد.

2 - مما لا شك فيه أن عدداً كبيراً من الذين سيحضرون إلى فلسطين بموجب هذه الشهادات هم من العمال.

3 - تعتمد حكومتكم في تقدير عدد العمال العاطلين عند اليهود على إحصاءات جمعية الهستدروت اليهودية، ونحن نرى أنه لا يجوز للحكومة أن تستند على تلك التقارير، إذ لا يمكن للهستدروت أن تعطي أرقاماً صحيحة عن البطالة ما دام من مصلحتها أن تخفف من شأنها وأن لا تذكر شيئاً من شدة وطأتها رغبة منها في استصدار أكبر عدد من شهادات الهجرة التي عليها يتوقف جعل اليهود أكثرية في هذه البلاد.

4 - اعترف الدكتور وايزمن في كتابه إلى لجنة الانتداب في "عصبة الأمم" أن عدد العمال العاطلين عند اليهود كان في أواخر كانون الثاني سنة 1935 ستة آلاف عامل، وتأييد هذا القول من قبل الحكومة في تقريرها لسنة 1935 حيث قالت أن الرقم مستقى من جمعية الهستدروت.

5 - جمعية الهستدروت لا تضم جميع العمال اليهود فإذا افترضنا صحة العدد الذي ذكرته عن عملها جاز لنا أن نقول أن هناك عدداً آخر بين العمال اليهود لم يذكره تقرير الحكومة أو

*المصدر: "وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (1918 - 1939)" سلسلة الوثائق العامة -1، جمع وتصنيف عبد الوهاب الكيالي، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1968)، ص 423 - 425.

إحصاء جمعية الهستدروت نقدره نحن بلا أقل من ثلاثة آلاف عامل يهودي، فيكون المجموع إذن تسعة آلاف عامل يهودي بدون عمل.

6 - الحكومة لم تستطع أن تعطي أرقاماً صحيحة عن عدد العمال العرب العاطلين، فإذا أخذنا نسبة العمال العاطلين اليهود حصلنا على رقم تقريبي وهو ثلاثة وعشرون ألفاً عند العرب إذا كان عدد اليهود العاطلين ستة آلاف، وهكذا كان مجموع عدد العمال العاطلين في البلاد في أواخر سنة 1935 يتراوح بين اثنين وثلاثين ألفاً وتسعة وعشرين ألفاً على أقل تقدير وهو عدد ضخم بالنسبة لسكان البلاد.

7 - أعطت الهستدروت أرقامها بعد أن اتخذت سبلاً كثيرة فعالة لتفريغ الأزمة بين عمالها.

- أ - إيجاد اعتماد مالي كبير لأخذ مقاولات لحساب عمال الهستدروت.
- ب - طرد العمال العرب بواسطة الحاميات اليهودية، وقد بلغ عددهم بموجب تقديرنا عشرة آلاف عامل.
- ج - أخذ مقاولات إنشاء طرقات وأبنية حكومية بشكل غير قانوني.
- د - سيطرتها على الأعمال الحكومية ووقوفها بنفوذها وأعمالها دون تشغيل العمال العرب.
- هـ - احتكار العمل في المشاريع الاقتصادية الكبرى كمشروع روتنبرغ والبحر الميت والحولة، لأن العمال العرب لا يقبلون إلا في الأعمال الشاقة التي لا يستطيع العمال اليهود أن يقوموا بها.
- و - تخصيص مبلغ خمسة وثلاثين ألفاً من الجنيهات في سنة 1935 لتصرف على منافسة العامل العربي لا سيما في البيارات اليهودية التي يكون ضامنوها عرباً.
- ز - اعتبارها الزوج أو الزوجة غير عاطلة عن العمل إذا كان أحد الزوجين يشتغل.
- ح - مقاطعة العمل العربي مقاطعة تامة ومنع من لا ينتسب إليها من اليهود عن العمل.

8 – بعد كل هذه المحاولات وجد لديها في أواخر سنة 1935 ستة آلاف عامل عاطل عن العمل بموجب إحصائها هي.

9 – مما تقدم يتأكد لديكم أن قوة الاستيعاب في البلاد لا تسمح بدخول مهاجر واحد، ووقف الهجرة كان ضرورياً جداً منذ سنة 1932 إذا كانت سياسة الحكومة تعتمد حقيقة على قوة الاستيعاب، لأن البطالة بين العمال ظهرت في تلك السنة بصورة واضحة جداً، وقد اعترفت الحكومة بوجودها ضمناً في تقاريرها للسنوات 1933 و1934 و1935 عندما بحثت في الحاميات اليهودية وأسبابها.

10 – لا يمكن تقدير عدد العمال العاطلين عند العرب في الوقت الحاضر لسبب عدم وجود دائرة خاصة بالعمال العاطلين، ولكن تقديرهم بعدد ضخم جداً ووجود نحو عشرين ألفاً من العمال يتناول العامل منهم أجوراً تقل عن ثلاثة جنيهات في الشهر دليل على شدة هذه الأزمة.

11 – والحكومة اليوم بعدم وقفها الهجرة وبإصدارها هذا العدد من الشهادات تزيد في عدد العمال العاطلين وتخلق أسباباً للثورة.

12 – تأكد لنا أن قوة الاستيعاب تستند على أسباب سياسية لا اقتصادية، ولذلك نعلن استمرار العمال في مقاومة هذه السياسة إلى أن تتحقق آمال الأمة السياسية والقومية، فهي وحدها التي تستطيع أن تكفل النمو الاقتصادي في البلاد.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbrt@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه الوثيقة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/resources/documents>